

# المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي

INTERNATIONAL GUIDELINES ON URBAN AND TERRITORIAL PLANNING  
ARABIC VERSION

برنامج  الموئل  
لمستقبل حضري أفضل

## المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي

نشر لأول مرة في نيروبي في عام ٢٠١٥ من قبل UN-Habitat  
حقوق الطبع والتأليف © برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٢٠١٥

### حقوق الطبع والنشر محفوظة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)  
صندوق بريد ٣٠٠٣٠، ٠٠١٠٠، نيروبي كينيا  
هاتف: +٢٥٤٠٢٠٧٦٢٣١٢٠  
www.unhabitat.org

رقم HS

HS/031/16A

المساهمة المالية والدعم: حكومة اليابان وفرنسا والنرويج وجنوب أفريقيا والسويد

### إعلان إخلاء مسؤولية:

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن رأي الأمانة العامة للأمم المتحدة في المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين خطوط حدودها.

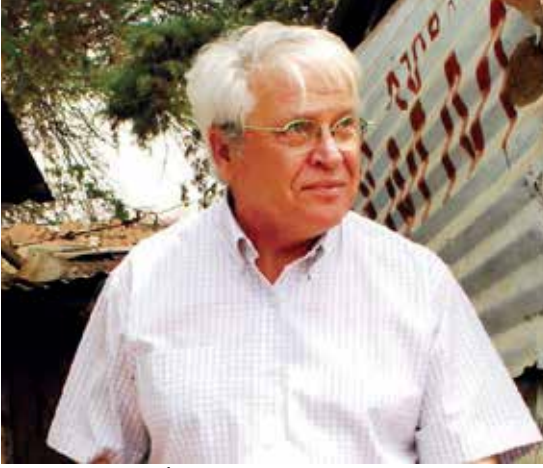
الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعبر بالضرورة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تحالف المدن، والأمم المتحدة، أو الدول الأعضاء فيها.

ويؤذن لكل من يريد استنساخ أي أجزاء من هذا المنشور شريطة إيراد المصدر.

المبادئ  
التوجيهية  
الدولية بشأن  
التخطيط  
الحضري والإقليمي

INTERNATIONAL GUIDELINES ON URBAN AND TERRITORIAL PLANNING  
ARABIC VERSION

## تقديم



مع نمو عدد سكان المناطق الحضرية في العالم و تجاوزه عتبة الخمسين في المائة من سكان العالم، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن المستقبل هو في المناطق الحضرية. التحضر يسير بخطى سريعة مع فرص وتحديات لا سيما في البلدان النامية..

يوفر التكتل العمراني وفورات كبيرة الحجم للمدن الأقاليم، ولكن يمكن أن يؤدي أيضا إلى تكاليف عالية و حدوث عوامل الخارجية مثل الضوضاء والازدحام والتلوث. التحديات العالمية مثل تغير المناخ واستنفاد الموارد تؤثر على مناطق مختلفة بطرق عديدة وتتطلب استجابات جديدة ومبتكرة.

ذلك، تم تصميم المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي لدعم تنفيذ جدول أعمال التنمية ما بعد ٢٠١٥، والبرامج العمرانية الجديدة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦.

تعتبر المبادئ التوجيهية ذات الصلة لمجموعة متنوعة من أصحاب الشأن من الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والمجتمع المدني والمخططين. وتؤكد المبادئ التوجيهية على الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه الجهات في تشكيل كلا من الشكل والوظيفة للمستوطنات البشرية. يحدوني أمل صادق في أن هذه الإرشادات يمكن أن توفر الإلهام والتوجيه للمساعدة في بناء المزيد من المدن والأقاليم المدمجة و الشاملة اجتماعيا و الأفضل اتصالا و المتكاملة.

من أجل التعامل مع هذه التحديات، تم اختبار و تطبيق عدة مناهج تخطيط حضري في جميع أنحاء العالم. مع الحصول على دروس القيمة من هذه الجهود المختلفة، قد تم تصميم المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي لملء الفجوة الحرجة من خلال توفير إطار مرجعي للتخطيط الحضري يكون مفيدا في مجموعة من المقاييس وقابل للتكيف مع الخصوصيات الإقليمية، و الوطنية والمحلية.

استجابة لقرار ٣/٢٤ لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، وضعت هذه المبادئ التوجيهية من خلال عملية تشاركية واسعة مبنية على مجموعة من الخبرات. تمثل هذه المبادئ التوجيهية اثني عشر مبدأ يمكن أن توجه صناعات القرار في وضع أو تنقيح السياسات والخطط والتصاميم من خلال نهج تخطيطي متكامل.

الدكتور خوان كلوس  
المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة

لقد صممت هذه المبادئ التوجيهية لاستكمال المبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية (٢٠٠٧)، فضلا عن المبادئ التوجيهية الدولية بشأن الحصول على الخدمات الأساسية للجميع (٢٠٠٩)، والتي اعتمدت من قبل مجلس الإدارة لبرنامج الموئل الأمم المتحدة والتي تم الإشارة إليها في عدد من البلدان. وعلاوة على

## فهرست مطالب

|  |          |
|--|----------|
| ١ - مقدمه  | ٥٠       |
| أ - الأهداف  | ١        |
| ب - التعريف والنطاق  | ٢        |
| ت - خلفية المبادئ التوجيهية والأسباب الداعية إلى إعدادها           | ٤        |
| ث - العملية التحضيرية  | ٥        |
| <b>٢ - المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي</b> | <b>٧</b> |
| أ - السياسة الحضرية والحوكمة الحضرية                               | ٨        |
| ب - التخطيط الحضري والإقليمي من أجل التنمية المستدامة              | ١٣       |
| ب ١ - التخطيط الحضري والإقليمي والتنمية الاجتماعية                 | ١٤       |
| ب ٢ - التخطيط الحضري والإقليمي والنمو الاقتصادي المستدام           | ١٧       |
| ب ٣ - التخطيط الحضري والإقليمي والبيئة                             | ٢٠       |
| ت - عناصر التخطيط الحضري والإقليمي                                 | ٢٣       |
| ث - تنفيذ ورصد التخطيط الحضري والإقليمي                            | ٢٧       |



## مقدمة

## أ - الأهداف

وتجسد الأهداف التالية مقاصد مشروع المبادئ التوجيهية:

- وضع إطار مرجعي مقبول عالمياً يَهتدى به في عمليات إصلاح السياسات الحضرية؛
- استخلاص مبادئ عالمية، من الخبرات الوطنية والمحلية، يمكن أن تدعم وضع نُهج تخطيطية متنوعة و متأقلمة مع السياقات والنطاقات المختلفة؛
- استكمال المبادئ التوجيهية الدولية الأخرى الرامية إلى تشجيع التنمية الحضرية المستدامة،
- إبراز الأبعاد الحضرية والإقليمية للخطط الإنمائية للحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية.

ما برح العالم يشهد تغيراً سريعاً منذ عام ١٩٥٠. فقد زاد عدد سكان المدن من ٧٤٦ مليون نسمة في عام ١٩٥٠ (٢٩,٦ في المائة من سكان العالم) إلى ٢,٨٥ بليون نسمة في عام ٢٠٠٠ (٤٦,٦ في المائة). توصل إلى ٣,٩٦ بلايين نسمة في عام ٢٠١٥ (٥٤ في المائة). ومن المنتظر أن يرتفع إلى ٥,٠٦ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٣٠ (٦٠ في المائة من سكان العالم). تهدف المبادئ التوجيهية الدولية للتخطيط الحضري والإقليمي، استجابة لذلك التحول، أن تكون إطاراً لتحسين السياسات والخطط والتصاميم وعمليات التنفيذ الشاملة بحيث تفضي إلى قيام مدن وأقاليم متضامنة بقدر أكبر، وأشد إدماجاً للجميع على الصعيد الاجتماعي، وأفضل تكاملاً وترابطاً، تشجع التنمية الحضرية المستدامة وتمتتع بقدرة على مواجهة تغير المناخ.



## ب - التعريف والنطاق

- يمكن تعريف التخطيط الحضري والإقليمي بوصفه عملية لصنع القرار تتوخى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية من خلال وضع رؤى واستراتيجيات وخطط مكانية، وتطبيق مجموعة من المبادئ السياساتية، والأدوات، والآليات المؤسسية والتشاركية، والإجراءات التنظيمية.
- ينطوي التخطيط الحضري والإقليمي على وظيفة اقتصادية جوهرية وأساسية. فهو وسيلة قوية لإعادة صياغة أشكال و وظائف المدن والأقاليم من أجل توليد نمو اقتصادي ورخاء وفرص عمل ، إلى جانب تلبية حاجات الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً والأشد حرماناً من الخدمات.
- يُروع مشروع المبادئ التوجيهية مبادئ وتوصيات رئيسية للتخطيط الحضري والإقليمي يمكن أن تساعد جميع البلدان والمدن على أن تُوجّه التغيرات الديمغرافية الحضرية (النمو أو الركود أو الانخفاض) توجيهاً فعالاً، وأن تُحسن نوعية الحياة في المستوطنات الحضرية القائمة والجديدة. ، مع مراعاة مبدأ الامركزية و ترتيبات الحوكمة الخاصة بكل بلد، وينبغي أن يستخدم مشروع المبادئ التوجيهية من خلال اطراد التخطيط المكاني على نطاقات متعددة:
- **على المستوى فوق الوطني والعابر للحدود،** يمكن للاستراتيجيات الإقليمية المتعددة البلدان أن تساعد الاستثمار المباشر على معالجة قضايا عالمية مثل تغير المناخ وكفاءة الطاقة و إتاحة التوسع التكاملي للمناطق الحضرية في المناطق العابرة للحدود، وتخفيف المخاطر الطبيعية، وتحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المشتركة؛
- **على المستوى الوطني،** يمكن للتخطيط الوطنية أن تستفيد من المراكز الاقتصادية القائمة والمخططة ومن مرافق البنية التحتية الكبيرة بغية دعم وهيكلية وموازنة شبكة البلديات والمدن، بما تشمله من ممرات حضرية وأحواض الأنهار، من أجل إطلاق إمكاناتها الاقتصادية بصورة كاملة؛
- **على مستوى المدينة الإقليمية والمدينة الكبيرة،** يمكن للتخطيط الوطنية أن تستفيد من المراكز الاقتصادية القائمة والمخططة ومن مرافق البنية التحتية الكبيرة بغية دعم وهيكلية وموازنة شبكة البلديات والمدن، بما تشمله من ممرات حضرية وأحواض الأنهار، من أجل إطلاق إمكاناتها الاقتصادية بصورة كاملة؛
- **على مستوى المدينة والبلدية،** يمكن لاستراتيجيات تنمية المدن ولخطط التنمية المتكاملة أن تحدد أولويات القرارات الاستثمارية، وتشجع أوجه التآزر والتفاعل بين المناطق الحضرية المنفصلة. ويمكن لخطط استخدام الأراضي أن تسهم في حماية المناطق الحساسة بيئياً، وتنظيم أسواق الأراضي. ويمكن للتوسعات الحضرية وخطط ملء الفراغ العمراني أن تقلل من تكاليف النقل وتوفير الخدمات، وتحقيق استخداماً أمثل للأراضي، وتدعم حماية المناطق الحضرية المفتوحة وتنظيمها. ويمكن لخطط الارتقاء و تحسين بالمناطق الحضرية أن تزيد من الكثافة السكانية والاقتصادية، وتشجع على قيام مجتمعات محلية أكثر تكاملاً من الناحية الاجتماعية؛
- **على مستوى الأحياء،** يمكن لخطط تصاميم و تطوير الشوارع والأماكن العامة أن تحسن من نوعية المناطق الحضرية، ومن تماسكها وإدماجها للجميع على الصعيد الاجتماعي، ومن حماية الموارد المحلية. يمكن للتخطيط والميزنة التشاركيين، اللذين يُشركان المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الحضرية المشتركة مثل الأماكن والخدمات العامة، أن يسهما في تحسين التكامل والترابط المكانيين، والأمن البشري والمرور، والديمقراطية المحلية، والمساءلة الاجتماعية.



- تتوافر أنواع مختلفة من أساليب وممارسات التخطيط الحضري والإقليمي، التي اختبرت في بلدان كثيرة: التخطيط الحضري الاستراتيجي على نطاق المدينة، ووضع الخطط الحضرية الرئيسية، وتخطيط المجتمعات المحلية، وتخطيط استخدام الأراضي، وما إلى ذلك. وهي تستهدف كلها التأثير على الأشكال والوظائف الحضرية وتفاعل ذلك بطرق مختلفة؛ وحتى الخطط التي لا تنفذ تترك أثراً في العالم الواقعي، وذلك مثلاً بتحولها إلى عقبات للتغير المستدام. وتعد أطراف أساليب التخطيط الحضري واسعة وتعكس تطويراً مستمراً يتم فيه الجمع ما بين نهج الانطلاق من القمة إلى القاعدة ونهج الانطلاق من القاعدة إلى القمة بدرجات مختلفة في كل سياق محدد.
- وأياً كان النهج المتبع، فإن التنفيذ الناجح للخطط يتطلب دوماً إرادة سياسية قوية، وشراكات ملائمة تضم كل أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وثلاثة عناصر تمكينية رئيسية هي:
  - إطار قانوني شفاف وقابل للإنفاذ. ينبغي أن ينصب التركيز على إنشاء نظام من القواعد والأنظمة يوفر إطاراً قانونياً للتنمية الحضرية قوياً ومنتظماً وطويل الأجل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمساءلة، وقابلية التنفيذ، والقدرة على فرض الإطار القانوني حيثما انطبق ذلك؛
- **تخطيط وتصميم حجريان سليمان ومرنان.** ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتصميم الأماكن المشاعية، لأنها أحد العناصر الرئيسية التي تسهم في توليد جيل القيم الحضرية، مع توفير أمط ملاءمة للشوارع، وربط الأماكن المفتوحة وتخصيصها. ومما يتسم بنفس القدر من الأهمية الوضوح في تصميم قطع ورفق الأراضي التي يمكن البناء فيها، بما في ذلك الكثافة الملائمة للمنطقة المشيدة واستخدامها الاقتصادي المختلط، من أجل تقليل نصيب الفرد من حاجات التنقل ومن تكاليف توفير الخدمات. وأخيراً، ينبغي أن يُسهل التصميم تدعيم الاختلاط والتنوع الاجتماعي والجوانب الثقافية للمدينة؛
- **خطة مالية لمستوى الإنفاق المقبول ولفعالية التكاليف.** يعتمد التنفيذ الناجح للخطة الحضرية على سلامة أساسها المالي، بما في ذلك القدرة على توظيف استثمارات عامة أولية لتوليد المنافع الاقتصادية والمالية، وتغطية التكاليف الجارية. وينبغي أن تتضمن الخطط المالية خطة إيرادات واقعية، تشمل تقاسم القيمة الحضرية بين جميع أصحاب المصلحة، وتدبير النفقات التي تلبى احتياجات الخطة الحضرية.
- وينبغي تحقيق التوازن بين العناصر الثلاثة المذكورة أعلاه لضمان نتائج حضرية إيجابية وقابلة للإنجاز. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى زيادة أوجه التأزر بين القطاعات، والشراكات التي تركز على التنفيذ، والإجراءات الرشيدة والفعالة.

## ت - خلفية المبادئ التوجيهية والأسباب الداعية إلى إعدادها

وقد طلب مجلس الإدارة، في قراره ٣/٢٤ المؤرخ ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، إلى موئل الأمم المتحدة أن يضع بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، مبادئ توجيهية دولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي وأن يقدم مشروع المبادئ التوجيهية إلى مجلس الإدارة ليعتمده في دورته الخامسة والعشرين. ويعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. وستساعد المبادئ التوجيهية الأعضاء على اتباع نهج متكامل في تخطيط وبناء المدن والمستوطنات الحضرية وفي تشييدها، بطرق منها تقديم الدعم إلى السلطات المحلية، وزيادة الوعي العام، وتعزيز مشاركة سكان المناطق الحضرية، بمن فيهم الفقراء، في صنع القرار.<sup>١</sup>

تساعد المبادئ التوجيهية الدول الأعضاء على تعزيز نهج متكامل لتخطيط وبناء المدن المستدامة والمستوطنات الحضرية، من خلال دعم السلطات المحلية، وزيادة الوعي وتعزيز المشاركة من السكان، بمن فيهم الفقراء، في عملية صنع القرار.

مشروع المبادئ التوجيهية، هو أداة لتعزيز التخطيط الحضري والإقليمي السليم في شتى أنحاء العالم، استناداً إلى مبادئ متفق عليها دولياً، وإلى الخبرات الوطنية والإقليمية والمحلية، وسيشكل أيضاً إطاراً لتوجيه عمليات إصلاح السياسات الحضرية، مع مراعاة النهج والرؤى والنماذج والأدوات المحددة الموجودة في كل بلد.

وستطوِّع الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والجهات الشريكة لها المبادئ التوجيهية مع سياقاتها الوطنية والمحلية، وستضع وتنفذ مبادئ توجيهية وطنية تعكس الهياكل المؤسسية والقدرات الخاصة بها، وتعالج تحدياتها الحضرية والإقليمية النوعية. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون المبادئ التوجيهية أداة ذات كفاءة لمراقبة الجودة وللرصد تستعين بها الحكومات الوطنية والمحلية في تطبيق التخطيط المستدام والتنفيذ الملائم، بالرجوع إلى المبادئ الأساسية المبينة في تلك المبادئ التوجيهية.

سيدعم مشروع المبادئ التوجيهية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي تفعيل مجموعتين من المبادئ التوجيهية سبق أن اعتمدهما مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة.

- المبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية (٢٠٠٧) تعد عاملاً تحفيزياً لتطوير السياسات والمؤسسات وإجراء إصلاحات على المستوى الوطني من أجل تمكين السلطات المحلية وتحسين الحوكمة الحضرية.<sup>١</sup> وهي موجهة نحو وضع السياسات وقد استخدمت كمرجع في عدد من البلدان.<sup>٢</sup>
- المبادئ التوجيهية الدولية بشأن حصول الجميع على الخدمات الأساسية (٢٠٠٩) توفر إطاراً تمكينياً لتحسين الشراكات في مجال توفير الخدمات الأساسية على مستوى المدينة.<sup>٣</sup> وهي موجهة نحو وضع العمليات وقد طوعت للظروف الوطنية لبلدان شتى.

مشروع المبادئ التوجيهية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي يوفر فرصة لتفعيل المجموعتين المذكورتين أعلاه للمبادئ التوجيهية من خلال نهج قوي مشترك بين القطاعات ومتعدد المستويات. يعد التخطيط الحضري والإقليمي السليم سبباً لتعزيز السلطات المحلية وتيسير توفير الخدمات الأساسية. صمم مشروع المبادئ التوجيهية ليشكل إطاراً عالمياً، ووثيقة مرجعية تحقق التكامل بين الأبعاد الثلاثة لمبادئ السياسات الحضرية (لماذا نخطط؟)، وعمليات الإدارة (كيف نخطط؟)، والمنتجات التقنية (أي خطط حضرية وإقليمية؟). مشروع المبادئ التوجيهية تشجع أيضاً التعاون وتبادل الخبرات بين الحكومات والسلطات المحلية والشركاء الآخرين، مع مراعاة حقائق الواقع في البلدان المختلفة.

٣ "المستقبل الذي نصبو إليه"، قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ١٣٥.

١ اعتمدها مجلس الإدارة بموجب القرار ٣/٢١ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٢ اعتمدها مجلس الإدارة بموجب القرار ٣/٢٢ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

## ث - العملية التحضيرية

عملاً على تنفيذ القرار ٣/٢٤، أنشأ موئل الأمم المتحدة فريق خبراء لتقديم المشورة إلى الأمانة بشأن هيكل مشروع المبادئ التوجيهية ومضمونها وصياغتها. وروعي التوازن الجغرافي في تشكيل الفريق كي يكون معبراً عن خبرات وممارسات كل منطقة من مناطق العالم. وقد رُشح المشاركون من قبل حكومات كل منهم وشركائها الرئيسيين؛ وكانوا يمثلون بوجه خاص السلطات المحلية (منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة) ورابطات أخصائي التخطيط (الجمعية الدولية لمخططي المدن والأقاليم). كما استشرت في ذلك منظمات دولية (البنك الدولي، ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

وعُقدت ثلاثة اجتماعات لفريق الخبراء. فعُقد الأول في باريس في يومي ٢٤ و٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. واعتمد فيه المشاركون هيكل المشروع وأعدوا مشروعاً أولياً للمبادئ التوجيهية. وعُقد الاجتماع الثاني في مديلين بكولومبيا في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، في ارتباط مع الدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي. فأدرج الفريق مزيداً من الخبرات القطرية، وتناول آراء متباينة كانت قد ظهرت بعد الاجتماع الأول، وأدخل دروساً موثقة في المشروع المعدل للمبادئ التوجيهية. وأنتج مشروعاً آخر للمبادئ التوجيهية واتفق على أن تُستكمل المبادئ التوجيهية بموجب للممارسات الجيدة. وعُقد الاجتماع الثالث والأخير لفريق الخبراء في فوكوكا باليابان في يومي ١١ و١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. في ذلك الاجتماع، وُضعت المبادئ التوجيهية في شكلها النهائي لتقديمها إلى الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة.

وأستهلّت أيضاً مشاورات خاصة مع المكاتب الإقليمية لموئل الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة، والمجموعات الشريكة الأخرى وذلك أثناء المنتدى الحضري العالمي المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٤، وإبان أول جزء متعلق بالتكامل من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماع، وهو جزء كان موضوعه التحضر المستدام وقد عقد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤ في نيويورك، ثم خلال المؤتمر الوزاري الخامس لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، الذي عقد في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في سول. وبدأت مشاورات خاصة مع المكاتب الإقليمية لموئل الأمم المتحدة وكالات الأمم المتحدة شركاء خلال المنتدى الحضري العالمي في أبريل ٢٠١٤ وهو أول جزء متكامل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل التحضر المستدام عقد في ٢٩ مايو ٢٠١٤ في نيويورك و خلال المؤتمر الوزاري الخامس لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الإسكان والتنمية الحضرية في ٣ إلى ٥ نوفمبر ٢٠١٤ في سيول، والدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث - مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، والدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة التي في نيروبي يومي ١٤ و ٢٣ أبريل ٢٠١٥.

تمت الموافقة على المبادئ التوجيهية من قبل مجلس الإدارة في القرار ٦/٢٥ في ٢٣ نيسان عام ٢٠١٥، والذي يدعو «المؤسسات المالية الدولية، ووكالات التنمية، وموئل الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء المهتمة في استخدام و ملائمة المبادئ التوجيهية لسياقاتها الإقليمية والوطنية، عند الاقتضاء، ومواصلة تطوير الأدوات ورصد المؤشرات». وتمشيا مع هذا القرار، وضعت دراسات وضع الراهن لتوثيق الظروف والتحديات وفوائد نهج التخطيط الحضري والإقليمي. وينبغي تصميم أدوات إضافية لدعم عملية التطبيق التي يجب رصدها وتوثيقها، ويمكن أن تشارك الخبرة و الدروس مع برنامج العمل لبرنامج الموئل الأمم المتحدة. وستدعى الحكومات والشركاء لمشاركة تجربتها في تنفيذ المبادئ التوجيهية مع برنامج الأمم المتحدة للموئل.

وينبغي التشديد على أن التوصيات تعد ذات طابع عام وتتوخى أن تكون مصدراً للإلهام لدى استعراض أطر التخطيط الحضري والإقليمي. ويمكن أن تنظر الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني ورابطاتها، وأخصائيو التخطيط ورابطاتهم، في تطوير مشروع المبادئ التوجيهية للسياقات الوطنية والمحلية.

ومن المفترض أيضاً أن تُولي المؤسسات المالية الدولية والمجتمع الدولي، في إطار التزاماتهما المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، مزيداً من الاهتمام للقضايا الحضرية، بما في ذلك التخطيط الحضري والإقليمي، من خلال تقديم دعم مالي وتقني أكبر في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، وتوثيق وتبادل الخبرات والممارسات، وتنمية القدرات على كل المستويات.

وتزامن إعداد مشروع المبادئ التوجيهية مع وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي يُعْتَمَدُ الانتهاء منها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والعملية التحضيرية للدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي يعتمدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي يزعم عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ولذا فإن مضمون مشروع المبادئ التوجيهية يمكن أن يُستلهم ويُسهّم، حسب الاقتضاء، في إعداد الوثائق الختامية لتلك العمليات.

يتضمن هذا القسم مشروع المبادئ التوجيهية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي، وقد أُستوحى هيكل المشروع من الطريقة المقبولة التي تتبعها هيئات الأمم المتحدة في عرض خطة التنمية المستدامة. ونُظِم المشروع في فرعين يعكسان البعدين المتداخلين لتلك الخطة وهما حوكمة التخطيط الحضري والإقليمي، وجوانبه الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، يعقبهما فرعان يتناولان عناصر التخطيط الحضري والإقليمي، ووسائل مراقبة التنفيذ الخاص بهما. ويبدأ كل فرع بإيضاح المبادئ الأساسية، ويلى ذلك إيراد مجموعة من التوصيات ذات المنحى الإجرائي تستند إلى نموذج المبادئ الدولية بشأن حصول الجميع على الخدمات الأساسية.



# المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي



ساحة عامة في ميديلين، كولومبيا © فليكر/ إيدواردو ف.

# أ

## السياسة الحضرية والحوكمة الحضرية

### ١. المبادئ :

(أ) يعد التخطيط الحضري والإقليمي أكثر من مجرد أداة تقنية، فهو عملية تكاملية وتشاركية لصنع القرار تُعالج المصالح المتنافسة، وترتبط برؤية مشتركة، واستراتيجية إهمائية شاملة، وسياسات حضرية وطنية وإقليمية ومحلية؛

(ب) ويمثل التخطيط الحضري والإقليمي عنصراً أساسياً في نموذج الحوكمة الحضرية المجدد، الذي يشجع الديمقراطية المحلية، والمشاركة والإدماج، والشفافية والمساءلة، بغية ضمان التحضر المستدام والجودة المكانية.

٢. وينبغي للحكومات الوطنية، بالتعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى والشركاء ذوي الصلة، القيام بما يلي:
- (١) صياغة إطار وطني للسياسات الحضرية والإقليمية يعزز أنماط التحضر المستدامة، بما في ذلك مستوى معيشي مناسب للسكان الحاليين والمستقبليين، والنمو الاقتصادي وحماية البيئة، و نظام متوازن للمدن والمستوطنات البشرية الأخرى، وتحديد حقوق والتزامات واضحة لكل المواطنين فيما يخص الأراضي، بما في ذلك أمن حيازة الأراضي بالنسبة للفقراء، كأساس للتخطيط الحضري والإقليمي على كل المستويات. وفي المقابل، سيكون التخطيط الحضري والإقليمي وسيلة لترجمة تلك السياسة إلى خطط وإجراءات ولاستطلاع ردود الفعل لأغراض تعديل السياسة؛
- (ب) وضع إطار قانوني ومؤسسي تمكيني للتخطيط الحضري والإقليمي من شأنه أن:
- (١) يكفل أخذ أدوات ودورات التخطيط الاقتصادي والسياسات القطاعية الوطنية في الاعتبار لدى إعداد الخطط الحضرية والإقليمية، ويكفل في المقابل أن ينعكس الدور الاقتصادي الحاسم الذي تؤديه المدن والأقاليم بصورة جيدة في عمليات التخطيط الوطني؛
- (٢) يعترف بالأوضاع الإقليمية والحضرية والمحلية المختلفة، وبالحاجة إلى أقاليم متماسكة مكانياً وإلى تنمية إقليمية متوازنة؛
- (٣) يربط وينسق الخطط الحضرية والمترابولية والإقليمية والوطنية، ويكفل التماسك بين مستويات التدخل القطاعية والمكانية، استناداً إلى مبدأ تفويض الولاية إلى أدنى مستوى معني، مع وضع ترتيبات ملائمة للجمع بين نهج الانطلاق من القاعدة إلى القمة ونهج الانطلاق من القمة إلى القاعدة؛
- (٤) يضع قواعد وآليات عامة للتنسيق بين التخطيط الحضري والإقليمي بين البلديات والإدارة ؛
- (٥) يؤكد رسمياً أن الشراكة ومشاركة الجمهور يعدان مبدأين رئيسيين للسياسات، ويشرك الجمهور (من الرجال والنساء على حد سواء) ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص في أنشطة التخطيط الحضري، ويكفل أن يؤدي المخططون دوراً نشطاً ومسانداً في تنفيذ هذه المبادئ، وينشئ آليات ومنتديات استشارية لتشجيع الحوار السياسي بشأن قضايا التنمية الحضرية؛
- (٦) يسهم في تنظيم أسواق الأراضي والممتلكات وفي حماية البيئة المشيدة والطبيعية؛
- (٧) يتيح وضع أطر تنظيمية جديدة لتيسير تنفيذ الخطط الحضرية والإقليمية وتعديلها بصورة تفاعلية وتفاعلية؛
- (٨) يوفر شروطاً متكافئة لجميع أصحاب المصلحة من أجل تشجيع الاستثمار والشفافية، واحترام سيادة القانون، والحد من الفساد؛

- (ت) تحديد سياسات تحقيق اللامركزية وتفويض الولاية إلى أدنى مستوى معني وتنفيذ هذه السياسات ورصدها، وتدعيم دور السلطات المحلية ومسؤولياتها وقدراتها التخطيطية ومواردها بما يتفق مع المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية؛
- (ث) تشجيع أطر التعاون بين البلديات ونظم الحوكمة المترابطة المتعددة المستويات، ودعم إنشاء مؤسسات متروبولية ومشاركة بين البلديات، مع وضع أطر تنظيمية ملائمة وحوافر مالية، لضمان التخطيط والإدارة الحضريين على النطاق الملائم وتمويل المشاريع ذات الصلة؛
- (ج) موافاة برلماناتها بمشاريع قوانين تبين أن الخطط بتعين إعدادها واعتمادها وتحديثها بقيادة السلطات المحلية، وأن تجري مواءمتها مع السياسات التي تضعها الدوائر الحكومية الأخرى، حسب الاقتضاء، قبل أن تصبح وثائق ملزمة قانوناً؛
- (ح) تعزيز وتمكين السلطات المحلية لضمان تنفيذ القواعد واللوائح المتعلقة بالتخطيط وفعاليتها من الناحية الوظيفية؛
- (خ) التعاون مع رابطات وشبكات أخصائيي التخطيط، ومعاهد البحوث، والمجتمع المدني من أجل إقامة مرصد لُتهج وأُمَاط وممارسات التخطيط الحضري (أو أي ترتيبات مماثلة) يكون بمقدوره أن يوثق الخبرات الوطنية وقيمها ويعد توليفات لها، ويجري دراسات الحالة ويتبادلها، ويتيح المعلومات لعامة الجمهور، ويقدم المساعدة إلى السلطات المحلية عند الطلب.



- ٣ وينبغي للسلطات المحلية، بالتعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى والشركاء ذوي الصلة، القيام بما يلي:
- (أ) توفير قيادة سياسية لوضع الخطط الحضرية والإقليمية، وضمان الترابط والتنسيق مع الخطط القطاعية والخطط المكانية الأخرى، ومع الأقاليم المجاورة، من أجل تخطيط المدن وإدارتها على النطاق الملئ؛
- (ب) اعتماد الخطط الحضرية والإقليمية المندرجة ضمن ولايتها وإبقاؤها قيد الاستعراض المستمر وتحديثها (كل ٥ أو ١٠ سنوات مثلاً)؛
- (ت) تحقيق التكامل بين عمليات تقديم الخدمات والتخطيط، والمشاركة في التعاون بين البلديات والتعاون المتعدد المستويات من أجل تنمية وتمويل الإسكان والبنية التحتية والخدمات؛
- (ث) ربط التخطيط الحضري بإدارة المدن بغية وصل التخطيط النظري بالتنفيذ العملي، وضمان الترابط بين الأهداف والبرامج الطويلة الأجل والأنشطة الإدارية والمشاريع القطاعية القصيرة الأجل؛
- (ج) الإشراف بصورة فعالة على من تم التعاقد معهم من مهنيين وشركات خاصة لإعداد التخطيط الحضري والإقليمي، ضماناً لاتساق الخطط مع الرؤى السياسية المحلية والسياسات الوطنية والمبادئ الدولية؛
- (ح) ضمان تنفيذ اللوائح الحضرية واتسامها بالفعالية الوظيفية، واتخاذ إجراءات لتجنب التوسع العمراني غير القانوني، مع إيلاء عناية خاصة للمناطق المعرضة للخطر والمناطق ذات القيمة التاريخية أو البيئية أو الزراعية؛
- (خ) إنشاء آليات للرصد والتقييم والمساءلة يشارك فيها أصحاب المصلحة المتعددون من أجل تقييم تنفيذ الخطط تقييماً شفافاً، والموافاة بردود الفعل والمعلومات عن الإجراءات التصحيحية المناسبة، مع تغطية المشاريع والبرامج القصيرة الأجل والطويلة الأجل سواء بسواء؛
- (د) تقاسم خبراتها المتعلقة بالتخطيط الحضري والإقليمي، والمشاركة في التعاون بين المدن، من أجل تشجيع الحوار وتنمية القدرات، وإشراك الرابطة الحكومية المحلية في وضع السياسات والتخطيط على المستويين الوطني والمحلي؛
- (ذ) تيسير المشاركة الفعالة والمنصفة لأصحاب المصلحة الحضريين، ولا سيما المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، في إعداد وتنفيذ التخطيط الحضري والإقليمي عن طريق إنشاء آليات تشاركية ملائمة، وإشراك ممثلي المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، في التنفيذ والرصد والتقييم لضمان مراعاة احتياجاتهم والاستجابة لها طوال عملية التخطيط.

٤. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني ورباطاتها القيام بما يلي:

(أ) المشاركة في إعداد الخطط الحضرية والإقليمية وتنفيذها ورصدها، ومساعدة السلطات المحلية على تحديد الاحتياجات والأولويات، وممارسة حقها، و أن تستشار وفقاً للأطر القانونية والاتفاقات الدولية القائمة حيثما اقتضى الأمر؛

(ب) الإسهام في تعبئة وتمثيل السكان، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة من جميع الأعمار ومن كلا الجنسين في المشاورات العامة المتعلقة بالتخطيط الحضري والإقليمي بغية تشجيع التنمية الحضرية المنصفة، وتعزيز العلاقات الاجتماعية السلمية، وترتيب أولويات تنمية البنى التحتية والخدمات في أقل المناطق الحضرية نمواً؛

(ت) إفراح المجال لجميع قطاعات المجتمع، لا سيما الفقراء والفئات الضعيفة من جميع الأعمار ومن كلا الجنسين، وتشجيعها وتمكينها، للمشاركة في المنتديات المجتمعية وفي مبادرات التخطيط المجتمعية، وإقامة شراكات مع السلطات المحلية في برامج تحسين الأحياء؛

(ث) رفع وعي الجمهور وتعبئة الرأي العام من أجل منع التوسع الحضري غير القانوني والمنطوي على مضاربة، وخاصة التوسع الذي يمكن أن يعرض البيئة الطبيعية للخطر أو يؤدي إلى تهجير الفئات المنخفضة الدخل أو الضعيفة؛

(ج) الإسهام في ضمان استمرارية تنفيذ الأهداف الطويلة الأجل للخطط الحضرية والإقليمية، حتى في أوقات التغيير السياسي أو في حالة نشوء معوقات قصيرة الأجل.

٥. وينبغي لأخصائيي التخطيط ورباطاتهم القيام بما يلي:

(أ) تيسير عمليات التخطيط الحضري والإقليمي عن طريق الإسهام بخبراتهم أثناء جميع مراحل الإعداد والتحديث، وتعبئة جماعات أصحاب المصلحة المعنيين للتعرف على آرائهم؛

(ب) لعب دور نشط في الدعوة إلى تنمية أكثر إدماجاً للجميع وأكثر إنصافاً، لا تضمنها المشاركة العامة الواسعة في التخطيط فحسب، بل يضمها أيضاً مضمون أدوات التخطيط مثل الخطط والتصاميم واللوائح والأنظمة والقواعد؛

(ت) الترويج لتطبيق المبادئ التوجيهية وإسداء المشورة إلى صانعي القرار لاعتمادها ولتطويعها، حيثما اقتضى الأمر، مع الأوضاع الوطنية والإقليمية والمحلية؛

(ث) الإسهام في النهوض بالمعارف القائمة على البحوث بشأن التخطيط الحضري والإقليمي، وتنظيم حلقات دراسية ومنتديات استشارية لزيادة وعي الجمهور بالتوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية؛

(ج) التعاون مع مؤسسات التعلم والتدريب لاستعراض وتطوير المناهج الجامعية والمهنية المتعلقة بالتخطيط الحضري والإقليمي، من أجل إدراج مضمون المبادئ التوجيهية في تلك المناهج، مع ما يلزم من تطويع وتفصيل إضافي، والإسهام في برامج تنمية القدرات.



شارع مشاة في طوكيو، اليابان © شترستوك / توماس لامبلا

# ب

التخطيط الحضري

والإقليمي

من أجل التنمية المستدامة

يمكن للتخطيط الحضري والإقليمي أن يسهم في التنمية المستدامة بطرق مختلفة. وينبغي أن يرتبط بشكل وثيق مع الأبعاد التكاملية الثلاثة للتنمية المستدامة وهي: التنمية والإدماج الاجتماعي، والنمو الاقتصادي المستدام، وحماية البيئة وإدارتها.

يتطلب تحقيق التكامل بين تلك الأبعاد الثلاثة بطريقة تآزرية التزاماً سياسياً ومشاركة من جانب جميع أصحاب المصلحة الذين ينبغي أن يشاركوا في عمليات التخطيط الحضري والإقليمي. والتوصيات المتعلقة بالأدوار المتوقعة لمنظمات المجتمع المدني ورباطاتها ولأخصائيي التخطيط ورباطاتهم، والواردة في الفقرتين ٢٢ و٢٣ أعلاه، تنطبق أيضاً على الفرع ب، ولذا لم تكرر أدناه.



السوق في اونيتشا، نيجيريا © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية / أليساندرو سكوت

# ب-١

## التخطيط الحضري والإقليمي

### والتنمية الاجتماعية

#### ٦. المبادئ:

(أ) يرمي التخطيط الحضري والإقليمي في المقام الأول إلى توفير مستويات معيشة وظروف عمل ملائمة لكل الشرائح في المجتمعات الحالية والمقبلة، وضمان التوزيع المنصف لتكاليف التنمية الحضرية وفرصها ومنافعها، وخاصة تعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعيين؛

(ب) ويشكل التخطيط الحضري والإقليمي استثماراً جوهرياً في المستقبل. وهو شرط مسبق لتحسين نوعية الحياة وعمليات العولمة الناجحة التي تحترم التراث الثقافي والتنوع الثقافي، والاعتراف بالاحتياجات المتميزة للفئات المختلفة.

٧. وينبغي للحكومات الوطنية، بالتعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى والشركاء ذوي الصلة، القيام بما يلي:
- (أ) رصد تطور ظروف الإسكان والعيش في المدن والأقاليم ودعم جهود التخطيط التي تقوم بها السلطات المحلية والمجتمعات المحلية من أجل تحسين التماسك والاندماج الاجتماعيين والإقليميين؛
- (ب) الإسهام في إعداد وتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر، ودعم إيجاد فرص عمل، وتعزيز العمل اللائق للجميع، وتلبية الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة، بمن فيها المهاجرون والمشردون؛
- (ت) الإسهام في إنشاء نظم تقدمية لتمويل الإسكان مما يجعل أسعار الأراضي وقطع الأرض المزودة بالمرافق والوحدات السكنية في متناول الجميع؛
- (ث) توفير حوافز ضريبية ملائمة وإعانات موجهة، وتحسين القدرات الضريبية المحلية من أجل تمكين السلطات المحلية وضمان أن يسهم التخطيط الحضري والإقليمي في معالجة أوجه عدم المساواة، وتعزيز التنوع الثقافي؛
- (ج) تشجيع تحقيق التكامل بين تحديد التراث الثقافي والطبيعي وصونه وتطويره في عمليات التخطيط الحضري والإقليمي.
٨. وينبغي للسلطات المحلية، بالتعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى والشركاء ذوي الصلة، القيام بما يلي:
- (أ) تصميم وترويج خطط حضرية وإقليمية تشمل ما يلي:
- (١) إطار مكاني واضح ومحدد المراحل ومرتب الأولويات لتوفير الخدمات الأساسية للجميع؛
- (٢) دليل استراتيجي وخرائط طبيعية للأراضي والتوسع السكني ووسائل النقل، مع إيلاء عناية خاصة للاحتياجات الحالية والمتوقعة للفئات المنخفضة الدخل والضعيفة اجتماعياً؛
- (٣) أدوات لدعم أعمال حقوق الإنسان في المدن والبلدات؛
- (٤) لوائح تشجع الامتزاج الاجتماعي والاستخدام المختلط للأراضي، بغية توفير مجموعة جذابة ومعقولة التكلفة من الخدمات والوحدات السكنية وفرص العمل لطائفة واسعة من السكان؛
- (ب) تشجيع التكامل والاندماج الاجتماعيين والمكانيين، وخاصة من خلال تحسين فرص الجميع في الوصول إلى جميع أجزاء المدينة والإقليم، حيث ينبغي أن يكون بمقدور كل ساكن (من في ذلك العمال المهاجرون والمشردون) أن يتمتع بالمدينة، وفرصها الاجتماعية الاقتصادية، وخدماتها الحضرية وأماكنها العامة، وأن يسهم في حياتها الاجتماعية والثقافية؛
- (ت) توفير أماكن عامة جيدة النوعية، وتحسين وإحياء الأماكن العامة الموجودة، مثل الميادين والشوارع والأماكن الخضراء والمجمعات الرياضية، وجعلها أكثر أماناً، بما يتفق مع احتياجات ومنظورات النساء والرجال والفتيات والفتيان، وإتاحة انتفاع الجميع بها انتفاعاً كاملاً. وينبغي مراعاة أن تلك الأماكن تشكل ساحة لا غنى عنها لحياة حضرية حيوية وإدماجية للجميع، وأساساً لتنمية البنية التحتية؛
- (ث) ضمان ترقية ودمج المناطق المنخفضة الدخل والعشوائيات والأحياء الفقيرة في النسيج الحضري بأقل قدر ممكن من إرباك سبل العيش، أو من الإزاحة، أو من تغيير مكان السكن. وينبغي أن تُعوض المجموعات المتضررة بالمستوى الملائم عندما يتعذر تجنب هذا الإرباك؛
- (ج) ضمان فرصة كل ساكن في الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والمقبولة التكلفة وإلى خدمات الصرف الصحي المناسبة؛
- (ح) تيسير انتفاع الأسر المنخفضة الدخل بأمن حيابة الأراضي، وبفرص التحكم في الأراضي والممتلكات والحصول على التمويل؛

- (خ) خفض زمن التنقل بين أماكن العيش والعمل والخدمات عن طريق تشجيع الاستخدام المختلط للأراضي، وتوفير نظم للنقل المأمون والمرح والمقبول التكلفة والموثوق به، ومراعاة التفاوتات في أسعار الأرض والسكن في المواقع المختلفة والحاجة إلى تشجيع الحلول السكنية المقبولة التكلفة؛
- (د) تحسين السلامة الحضرية، وخاصة بالنسبة للنساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وأي مجموعات ضعيفة، بوصفها عاملاً من عوامل الأمن والعدالة والتماسك الاجتماعي؛
- (ذ) تعزيز وضمان المساواة بين الجنسين في تصميم وإنشاء واستخدام الأماكن والخدمات الحضرية عن طريق تحديد الاحتياجات الخاصة للنساء والرجال والفتيات والفتيان؛
- (ر) ضمان ألا تؤدي الإجراءات التي تؤثر على أسواق الأراضي والممتلكات إلى تقليل القدرة على تحمل أسعارها بما يضر الأسر المنخفضة الدخل والشركات الصغيرة؛
- (ز) تشجيع الأنشطة الثقافية، في كل من الأماكن المغلقة (المتاحف، والمسارح، ودور السينما، قاعات الموسيقى، وما إلى ذلك) والمفتوحة (فنون الشارع، والمواكب الموسيقية، وما إلى ذلك)، مع الاعتراف بأن تنمية الثقافات الحضرية واحترام التنوع الاجتماعي يشكلان جزءاً من التنمية الاجتماعية وبنطويان على أبعاد مكانية هامة؛
- (س) حماية التراث الثقافي وتقدير قيمته، بما يشمل من مستوطنات تقليدية وأحياء تاريخية، وآثار ومواقع دينية وتاريخية، وأماكن أثرية، ومناظر طبيعية ثقافية.



موقع للأمم المتحدة في الدار البيضاء، المغرب © فليكر/ حمزة نيونو

## ب-٢

التخطيط الحضري والإقليمي والنمو

الاقتصادي المستدام

### ٩. المبادئ:

(أ) يعد التخطيط الحضري والإقليمي عاملاً محفزاً للنمو الاقتصادي المستدام والإدماجي للجميع ويوفر إطاراً تمكينياً للفرص الاقتصادية الجديدة، ولتنظيم أسواق الأراضي والمساكن، ولتوفير البنى التحتية والخدمات الأساسية الكافية في الوقت المناسب؛

(ب) ويشكل التخطيط الحضري والإقليمي آلية قوية لصنع القرار تضمن أن يقترن النمو الاقتصادي المستدام بالتنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية بما يشجع على قيام ترابط أفضل على كل المستويات الإقليمية.

١٠. وينبغي للحكومات الوطنية، بالتعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى والشركاء ذوي الصلة، القيام بما يلي:
- (أ) تخطيط ودعم تنمية المناطق الحضرية المترابطة والمتعددة المراكز، من خلال التجميع الملائم للصناعات والخدمات والمؤسسات التعليمية، بوصف ذلك استراتيجية لزيادة التخصص، والتكامل، والتآزر، ووفورات الحجم والتجمع، فيما بين المدن المتجاورة ومع أراضيها الداخلية الريفية؛
- (ب) الانخراط في شراكات دينامية، بما في ذلك مع القطاع الخاص، لضمان أن يُنسّق التخطيط الحضري والإقليمي الموقع المكاني للأنشطة الاقتصادية وتوزيعها، و الاستفادة من وفورات الحجم والتجمع، والتجاور والترابط، و ي الزيادة الإنتاجية والتنافسية والرخاء؛
- (ت) دعم التعاون بين البلديات لضمان التعبئة المثلى والاستخدام المستدام للموارد ومنع التنافس غير الصحي بين السلطات المحلية؛
- (ث) صياغة إطار لسياسة التنمية الاقتصادية يدرج المفاهيم الرئيسية للتنمية الاقتصادية المحلية في تشجيع المبادرات الفردية والخاصة من أجل توسيع نطاق الاقتصاد المحلي أو تنشيطه وزيادة فرص العمل في عمليات التخطيط الحضري والإقليمي؛
- (ج) صياغة إطار لسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يراعي المعوقات والفرص الجغرافية ويستهدف تحسين الترابط بين الكيانات الإقليمية والأطراف الفاعلة الاقتصادية.



١١. وينبغي للسلطات المحلية، بالتعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى والشركاء ذوي الصلة، القيام بما يلي:
- (أ) الاعتراف بأن من الأدوار الرئيسية التي يضطلع بها التخطيط الحضري والإقليمي هو أنه يشكل أساساً ملزماً لإقامة بنى تحتية مشتركة ذات كفاءة، ولتحسين التنقل، وللتشجيع على تنظيم نقاط التقاطع الحضرية؛
- (ب) ضمان أن يُوفّر التخطيط الحضري والإقليمي شروطاً مواتية لإقامة نظم موثوق بها للنقل العام ولنقل البضائع، إلى جانب تقليل استخدام السيارات الفردية إلى أدنى حد ممكن من أجل تيسير النقل الحضري بطريقة تتسم بكفاءة استخدام الطاقة ورخص التكلفة؛
- (ت) ضمان أن يسهم التخطيط الحضري والإقليمي في انتفاع الأطراف الاقتصادية الفاعلة والسكان بالبنى التحتية والخدمات الرقمية بقدر أكبر وبشكل متوازن ومقبول التكلفة، وفي إقامة مدن وأقاليم مستندة إلى المعارف؛
- (ث) تضمين التخطيط الحضري والإقليمي عنصراً واضحاً ومفصلاً يتعلق بالاستثمار في التخطيط، يشمل المساهمات المتوقعة من جانب القطاعين العام والخاص لتغطية التكاليف الرأسمالية والتشغيلية وتكاليف الصيانة، بغية تعبئة الموارد الملائمة (الضرائب المحلية، والإيرادات المحلية، وآليات التحويل الموثوق بها، وما إلى ذلك)؛
- (ج) الاستفادة من التخطيط الحضري والإقليمي وما يرتبط به من لوائح التقسيم التدريجي للمناطق، مثل المدونات القائمة على الشكل المعماري أو تقسيم المناطق القائم على الأداء، لإدارة أسواق الأراضي، وإتاحة قيام سوق للحقوق في الإنشاءات العمرانية، وتعبئة المالية الحضرية، مما في ذلك من خلال التمويل القائم على الأراضي، واسترداد جزء من الاستثمار العام في البنية التحتية والخدمات الحضرية؛
- (ح) استخدام التخطيط الحضري والإقليمي لتوجيه ودعم التنمية الاقتصادية المحلية، خاصة توليد فرص العمل، على صعيد منظمات المجتمع المحلي، والتعاونيات، والشركات الصغيرة والمتناهية الصغر، والتجميع المكاني للصناعات والخدمات الملائمة؛
- (خ) استخدام التخطيط الحضري والإقليمي لضمان تخصيص أماكن كافية للشوارع من أجل إقامة شبكة مأمونة ومريحة وفعالة من الشوارع تسمح بدرجة عالية من الترابط وتشجع النقل غير الآلي، بغية تعزيز الإنتاجية الاقتصادية وتيسير التنمية الاقتصادية المحلية؛
- (د) استخدام التخطيط الحضري والإقليمي لتصميم أحياء ذات كثافة مناسبة من خلال استراتيجيات ملء الفراغ العمراني أو التوسع العمراني المخطط من أجل تحقيق وفورات الحجم، وتقليل الحاجة إلى التنقل وتكاليف توفير الخدمات، وتوفير نظام نقل عام فعال التكاليف.



عرض جوي لشنغين، الصين © فليكر / يوان ٢٠٠٣

## ب-٣

### التخطيط الحضري والإقليمي

#### والبيئة

#### ١٢. المبادئ:

يوفر التخطيط الحضري والإقليمي إطاراً مكانياً لحماية وإدارة البيئة الطبيعية والمشيدة للمدن والأقاليم، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، وموارد الأراضي والموارد الطبيعية، وضمان التنمية المتكاملة والمستدامة؛

ويسهم التخطيط الحضري والإقليمي في زيادة الأمن البشري عن طريق تعزيز المرونة البيئية والاجتماعية الاقتصادية، والتخفيف بقدر أكبر من تغير المناخ وزيادة التكيف معه، وتحسين إدارة الأخطار والمخاطر الطبيعية والبيئية.

١٣. وينبغي للحكومات الوطنية، بالتعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى والشركاء ذوي الصلة، القيام بما يلي:
- (أ) وضع معايير ولوائح لحماية الماء والهواء والموارد الطبيعية الأخرى، والأراضي الزراعية، والأماكن المفتوحة الخضراء، والنظم الإيكولوجية، ومناطق التنوع البيولوجي الهامة، وإدارتها بطريقة مستدامة؛
- (ب) تشجيع التخطيط الحضري والإقليمي، وتحسين أوجه التكامل الحضري الريفي والأمن الغذائي، وتقوية العلاقات وأوجه التآزر بين المدن، وربط التخطيط الحضري بالتنمية الإقليمية لضمان التماسك الإقليمي على مستوى المدينة - الإقليم، بما في ذلك المناطق العابرة للحدود؛
- (ت) تشجيع تقييمات الأثر البيئي من خلال وضع ونشر أدوات وأساليب ملائمة، واعتماد حوافز وتدابير تنظيمية؛
- (ث) الترويج للمدن المتضامة، وضبط التمدد العمراني العشوائي والتحكم فيه، ووضع استراتيجيات لزيادة الكثافة التدريجية تقتزن بلوائح لأسواق الأراضي، وتحسين استخدام الأماكن الحضرية، والحد من تكلفة البنية التحتية والطلب على النقل، و الحد من انبعاثات الأماكن الحضرية، من أجل معالجة تحديات تغير المناخ بصورة فعالة؛
- (ج) ضمان أن تُعالج الخطط الحضرية والإقليمية الحاجة إلى استحداث خدمات للطاقة المستدامة، بغية تحسين الحصول على الطاقة النظيفة، والحد من استهلاك الوقود الأحفوري، وتشجيع تنويع مصادر الطاقة الملائم، وكذلك كفاءة استخدام الطاقة في المباني والصناعات وخدمات النقل المتعدد الوسائط.
١٤. وينبغي للسلطات المحلية، بالتعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى والشركاء ذوي الصلة، القيام بما يلي:
- (أ) صياغة خطط حضرية وإقليمية تشكل إطاراً يستجيب لتغير المناخ بالتخفيف من آثاره والتكيف معها، ويزيد من قدرة المستوطنات البشرية على مواجهة هذا التغير، ولا سيما المستوطنات الواقعة في المناطق الضعيفة وغير الرسمية؛
- (ب) وضع واعتماد أشكال حضرية وأمطاط إنمائية منخفضة الكربون وذات كفاءة تشكل إسهاماً في تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة فرص الوصول إلى مصادر الطاقة المتجددة واستخدامها؛
- (ت) إنشاء الخدمات الحضرية الأساسية والبنى التحتية والتوسعات السكنية في المناطق المنخفضة المخاطر وإعادة توطين من يعيشون في مناطق عالية المخاطر، بطريقة تشاركية وطوعية، في مواقع أكثر ملاءمة؛
- (ث) تقييم انعكاسات تغير المناخ وآثاره المحتملة والاستعداد لتأمين استمرارية الوظائف الحضرية الرئيسية خلال الكوارث أو الأزمات؛
- (ج) استخدام التخطيط الحضري والإقليمي كخطة عمل لتحسين الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي، وتقليل تلوث الهواء وكمية المياه المهذرة؛

- (ح) تطبيق التخطيط الحضري والإقليمي لتحديد الأماكن العامة والخضراء العالية الجودة وذات القيمة الإيكولوجية أو التراثية الخاصة وإحياء هذه الأماكن وحمايتها وإنشائها، مع إدراج مساهمات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في هذه المشاريع، وتجنب إيجاد جزر حرارية، وحماية التنوع البيولوجي المحلي، ودعم إنشاء أماكن عامة خضراء متعددة الوظائف، مثل الأراضي الرطبة من أجل احتباس مياه الأمطار وامتصاصها؛
- (د) التعاون مع مقدمي الخدمات، ومقاولي الأراضي والملاك العقاريين من أجل ربط التخطيط المكاني والقطاعي ربطاً وثيقاً، وتشجيع التنسيق بين القطاعات وأوجه التآزر بين خدمات مثل المياه والمجاري والصرف الصحي، والطاقة والكهرباء، والاتصالات والنقل؛
- (هـ) تشجيع تشييد "مبان خضراء" وتحسينها وإدارتها من خلال الحوافز والمبثبات، ورصد آثارها الاقتصادية؛
- (و) تحديد قيمة البيئات المشيدة التي يعترها التدهور والاعتراف بهذه القيمة، وإحياء تلك البيئات مع الاستفادة مما تضمه من أصول، وتعزيز هويتها الاجتماعية؛
- (ز) تصميم شوارع تشجع على المشي، و على استخدام النقل غير الآلي والنقل العام، و على غرس الأشجار للاستغلال بها ولامتصاص ثاني أكسيد الكربون.
- (ح) إدارة النفايات الصلبة والسائلة وإعادة تدويرها في التخطيط المكاني، بما في ذلك تحديد مواقع مقالب القمامة ومواقع إعادة التدوير؛

# ت

## عناصر التخطيط الحضري والإقليمي



شارع للمشاة في موسكو، روسيا © فليكر / ستاري أربات

### ١٥. المبادئ:

(أ) يجمع التخطيط الحضري والإقليمي معاً عدة أبعاد مكانية ومؤسسية ومالية عبر طائفة متنوعة من الأطر الزمنية والنطاقات الجغرافية. وهو عملية مستمرة وتتابعية تركز على لوائح ملزمة تستهدف التشجيع علي قيام مدن متضامة بقدر أكبر وعلى التآزر بين الأقاليم؛

(ب) ويشمل التخطيط الحضري والإقليمي التخطيط المكاني الذي يرمي إلى تيسير و صياغة قرارات سياسية تستند إلى سيناريوهات مختلفة. وهو يترجم تلك القرارات إلى إجراءات تُحول الفضاء المادي والاجتماعي وتدعم إقامة مدن وأقاليم متكاملة.

١٦. وينبغي للحكومات الوطنية، بالتعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى والشركاء ذوي الصلة، القيام بما يلي:
- (أ) تشجيع استخدام التخطيط المكاني كآلية تيسيرية ومرنة لا كمخطط جامد. وينبغي وضع الخطط المكانية بطريقة تشاركية وتيسير الوصول إلى نسخها المختلفة واستخدامها، بحيث يسهل فهمها من جانب عامة الجمهور؛
- (ب) زيادة وعي الجمهور وتعزيز القدرات المتعلقة بمفهوم التخطيط الحضري والإقليمي، والتشديد على أنه يجب أن يُفهم كمنتج (أي كخطط وما يرتبط بها من قواعد ولوائح) وكعملية (أي كآليات وضع الخطط وتنفيذها وتحديثها) سواء بسواء، وذلك على النطاقات الجغرافية المختلفة؛
- (ت) إنشاء وتعهد قواعد بيانات ونظم للسجلات والخرائط المتعلقة بالسكان، والأراضي، والموارد البيئية، والبنى التحتية، والخدمات والحاجات ذات الصلة، لتشكيل أساساً لإعداد الخطط واللوائح المكانية وتعديلها. وينبغي أن تجمع تلك النظم بين استخدام المعرفة المحلية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة وأن تسمح بتصنيف البيانات حسب الأقاليم والمدن؛
- (ث) إنشاء نظم عامة للتدرج المحلي، والتحديث، والرصد والتقييم تطبق على الخطط الحضرية والإقليمية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال إجراء تشريعي. وينبغي أن تكون مؤشرات الأداء ومشاركة أصحاب المصلحة جزءاً أساسياً في تلك النظم؛
- (ج) دعم إقامة وكالات تخطيط منظمة على نحو سليم، ومزودة بموارد كافية، وتخضع للتنمية المستمرة للمهارات؛
- (ح) إنشاء أطر مالية وضريبية فعالة دعماً لتنفيذ التخطيط الحضري والإقليمي على المستوى المحلي.
١٧. وينبغي للسلطات المحلية، بالتعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى والشركاء ذوي الصلة، القيام بما يلي:
- (أ) وضع رؤية مكانية استراتيجية مشتركة (مدعومة بخرائط مناسبة) ومجموعة من الأهداف المتوافق عليها التي تعبر عن إرادة سياسية واضحة؛
- (ب) وضع وصياغة خطط حضرية وإقليمية تشتمل على عناصر مكانية متعددة مثل:
- (١) والاقتصادية والبيئية، وتراعي الروابط الحاسمة بين استخدام الأراضي والنقل؛
- (٢) تحديد واضح للأولويات وللتدرج المحلي فيما يخص النتائج المكانية المنشودة والقابلة للتحقيق ضمن خطوط زمنية مناسبة والمستندة إلى دراسات جدوى ملائمة؛
- (٣) خطط مكانية تعكس نطاق النمو الحضري المتوقع وتعالجه من خلال توسعات حضرية مخططة، وملء الفراغ العمراني وإعادة تطوير الكثافة العمرانية المناسبة، ومن خلال تنظيم شبكات جيدة الترابط من الشوارع المريحة للعيش والأماكن العامة العالية الجودة؛
- (٤) خطط مكانية تستند إلى الظروف البيئية وترتب أولويات حماية الأماكن ذات القيمة الإيكولوجية والمناطق المعرضة للكوارث، وتركز بوجه خاص على الاستخدام المختلط للأراضي، وبنية المدن وشكلها، والتنقل وتطوير البنى التحتية، وإفساح مجال للمرونة في معالجة التطورات غير المتوقعة؛

١٨. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني ورباطاتها القيام بما يلي:

- (أ) المشاركة في وضع رؤية مكانية شاملة وفي ترتيب أولويات المشاريع التي ينبغي أن تنبثق عن عملية تشاركية تتضمن مشاورات بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة توجهها السلطات العامة الأقرب إلى الجمهور؛
- (ب) الدعوة إلى تخطيط استخدام الأراضي وتنظيمه بما يشجع، ضمن جملة أمور، الإدماج الاجتماعي والمكاني، وأمن حيازة الأراضي للفقراء، والقدرة على تحمل التكاليف، والكثافة الملائمة، والاستخدام المختلط للأراضي وما يتصل به من قواعد تقسيم المناطق، والأماكن العامة الكافية والمتاح الوصول إليها بسهولة، وحماية الأراضي الزراعية ومواقع التراث الثقافي الهامة، والتدابير التقدمية المتصلة بحيازة الأراضي، ونظم تسجيل الأراضي، و صفقات الأراضي، والتمويل القائم على الأراضي.

(ت) وضع ترتيبات مؤسسية وأطر للمشاركة والشراكة واتفاقات لأصحاب المصلحة؛

(ث) إقامة قاعدة معرفية يُستعان بها في عملية التخطيط الحضري والإقليمي تتيح الرصد والتقييم الصارمين للمقترحات والخطط والنتائج؛

(ج) تصميم استراتيجية لتنمية الموارد البشرية من أجل تعزيز القدرات المحلية، تدعمها الدوائر الحكومية الأخرى حسب الاقتضاء؛

(ح) كفالة ما يلي بوجه خاص:

(١) ترابط وتنسيق جغرافي لاستخدام الأراضي وتخطيط البنى التحتية وتنفيذها، لأن البنى التحتية تتطلب أرضاً لإقامتها وممارس تأثيراً مباشراً على قيمة الأراضي؛

(٢) تصدي تخطيط البنى التحتية لمعالجة جملة أمور منها الشبكات الرئيسية والفرعية، وترابط الطرق والشوارع، ولوائح المرور وحوافز التنقل، والاتصالات الرقمية، والعلاقات مع الخدمات الأساسية، وتخفيف المخاطر؛

(٣) ترابط العناصر المؤسسية والمالية للتخطيط الحضري والإقليمي ترابطاً وثيقاً، وإنشاء آليات تنفيذ ملائمة لهذا الغرض، مثل الميزنة التشاركية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومخططات التمويل المتعددة المستويات؛

(٤) أخذ الأشكال والمظاهر الحضرية القائمة في الاعتبار على الوجه الأكمل في برامج توسع المدن والارتقاء بها وتجديدها وإحيائها.

١٩. وينبغي لأخصائيي التخطيط وربطاتهم القيام بما يلي:
- (أ) وضع أدوات جديدة ونقل المعارف عبر الحدود والقطاعات بما يعزز التخطيط التكاملي والشاركي والاستراتيجي؛
- (ب) ترجمة التوقعات والاسقاطات إلى بدائل وسيناريوهات تخطيطية تُمكن من اتخاذ القرارات السياسية؛
- (ت) تحديد وضمان أوجه التآزر بين مراحل التخطيط وقطاعاته ونطاقاته؛
- (ث) الدعوة إلى حلول ابتكارية تشجع المدن المتضامنة والأقاليم المتكاملة والحلول التي تتصدى لتحديات الفقر الحضري و العشوائيات، ومواجهة تغير المناخ والكوارث، وإدارة النفايات، وغيرها من القضايا الحضرية القائمة أو الناشئة؛
- (ج) مساندة تمكين الجماعات الضعيفة والمحرومة والشعوب الأصلية. ووضع نُهج قائمة على الأدلة والدعوة إلى اتباعها.





تنفيذ ورصد

## التخطيط الحضري والإقليمي



شارع في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية © فليكر / ستيفان جورج

### ٢٠. المبادئ:

(أ) يتطلب التنفيذ المناسب للتخطيط الحضري والإقليمية بجميع أبعادها قيادة سياسية، وأطراً قانونية ومؤسسية ملائمة، وإدارة حضرية ذات كفاءة، وتحسين التنسيق، ونهجاً تبني التوافق في الآراء، والحد من ازدواج الجهود من أجل الاستجابة للتحديات الحالية والمقبلة بطريقة متسقة وفعالة؛

(ب) ويتطلب التنفيذ والتقييم الفعالين للتخطيط الحضري والإقليمي، بوجه خاص، رصداً مستمراً، وعمليات مواءمة دورية، وقدرات كافية على كل المستويات، وكذلك آليات وتكنولوجيات مالية مستدامة.

٢١. وينبغي للحكومات الوطنية، بالتعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى والشركاء ذوي الصلة، القيام بما يلي:
- (أ) إبقاء التشريعات واللوائح، كأدوات تنفيذ أساسية، قيد الاستعراض الدوري والتقدي لضمان اتساقها بالطابع العملي وبسهولة الإنفاذ؛
- (ب) ضمان قيام جميع السكان ومقاوولي الأراضي والعقارات ومقدمي الخدمات باحترام سيادة القانون؛
- (ت) تشجيع آليات المساءلة وحل المنازعات بين الشركاء المنفذين؛
- (ث) تقييم تنفيذ الخطط الحضرية والإقليمية وتوفير حوافز مالية وضريبية وتقديم دعم تقني إلى السلطات المحلية، وخاصة من أجل معالجة أوجه قصور البنى التحتية؛
- (ج) تشجيع مؤسسات التعلم والتدريب في مجال التخطيط الحضري والإقليمي على المشاركة في تنفيذ الخطط، من أجل تحسين مستوى التعليم العالي في جميع التخصصات العلمية المرتبطة بالتخطيط، وتوفير تدريب أثناء العمل لأخصائيي التخطيط الحضري والقائمين بإدارة المدن؛
- (ح) تشجيع رصد مراحل تنفيذ التخطيط الحضري والإقليمي وتعديلاته وتحدياته وتقديم التقارير عن ذلك، بالإضافة إلى تشجيع الوصول المفتوح والمجاني إلى البيانات والإحصاءات الحضرية والإقليمية، بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من السياسة الديمقراطية التي ينبغي أن يشترك في وضعها أخصائيو التخطيط ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام؛
- (خ) تشجيع الإثراء المتبادل للخبرات الحضرية، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين المدن، بوصف ذلك طريقة هامة لتحسين ممارسات التخطيط والتنفيذ والإدارة الحضرية؛
- (د) استحداث وإنشاء نظم متينة للرصد والتقييم والمساءلة في مجال التخطيط الحضري والإقليمي، تجمع بين المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، وتستند إلى مؤشرات مصممة لتتبع التقدم المحرز في كل من العمليات والمنتجات، و تكون مفتوحة لتدقيق الجمهور. وينبغي للمبادلات الدولية للدروس المستفادة أن تستند إلى تلك النظم الوطنية والمحلية؛
- (ذ) ترويج التكنولوجيات السليمة بيئياً، و التكنولوجيات الجيومكانية لجمع البيانات، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وعنونة الشوارع، ونظم تسجيل الأراضي والممتلكات، بالإضافة إلى ربط الشبكات وتبادل المعلومات لدعم تنفيذ الخطط الحضرية والإقليمية من الناحيتين التقنية والاجتماعية.

٢٢. وينبغي للسلطات المحلية، بالتعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى والشركاء ذوي الصلة، القيام بما يلي:
- (أ) اعتماد هيكل مؤسسي شفاف وذي كفاءة لتوضيح الوظائف القيادية والتشاركية فيما يتعلق بتنفيذ كل نشاط محدد في الخطة الحضرية والإقليمية و تنسيق المسؤوليات (القطاعية والجغرافية على حد سواء)، بما في ذلك على المستوى المشترك بين البلديات؛
- (ب) اختيار سيناريوهات مالية واقعية تشجع التخطيط التدريجي والمرحلي وتحدد جميع المصادر المتوقعة للاستثمار (من الميزانية أو من خارج الميزانية، ومن الموارد العامة أو الخاصة، وغيرها من موارد) وآليات توليد الموارد واسترداد التكاليف (المنح، والقروض، والإعانات، والهبات، ورسوم المستخدمين، و أسعار استخدام الأراضي، و الضرائب) لضمان كلاً من الاستدامة المالية و القدرة الاجتماعية على تحمل التكاليف؛
- (ت) ضمان تناسب الموارد العامة المخصصة من جميع المستويات مع الاحتياجات المحددة في الخطط، و برمجتها لاجتذاب موارد أخرى؛
- (ث) ضمان استكشاف مصادر ابتكارية للتمويل واختبارها وتقييمها ونشرها، حسب الاقتضاء؛
- (ج) تعبئة الاستثمارات الخاصة والشركات بين القطاعين العام والخاص، في الوقت المناسب، بحيث يُراعى فيها أن تكون شفافة و مندرجة ضمن إطار قانوني ملائم على النحو المبين في المبادئ التوجيهية بشأن حصول الجميع على الخدمات الأساسية؛
- (ح) إنشاء ودعم لجان متعددة الشركاء تضم بوجه خاص القطاعين الخاص والمجتمعي، لمتابعة تنفيذ التخطيط الحضري والإقليمي، وتقييمه بصفة دورية، ووضع توصيات استراتيجية؛
- (خ) تدعيم تنمية القدرات المؤسسية والبشرية على المستوى المحلي في مجالات التخطيط والتصميم والإدارة والرصد، من خلال التدريب، وتبادل التجارب والخبرات، ونقل المعارف، والاستعراضات التنظيمية؛
- (د) دعم إعلام الجمهور وتثقيفه، وتعبئة المجتمع المحلي في كل مراحل عملية التنفيذ، مع إشراك منظمات المجتمع المدني في تصميم الخطط ورصدها وتقييمها وتعديلها بصورة تنبؤية.

٢٣. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني ورباطاتها القيام بما يلي:

(أ) الإسهام بصورة نشطة في تنفيذ الخطط عن طريق تعبئة المجتمعات المحلية المعنية، وإقامة صلات مع الجماعات الشريكة، والتعبير عن شواغل الجمهور، بما في ذلك فقراء المناطق الحضرية، في إطار جميع اللجان ذات الصلة والترتيبات المؤسسية الأخرى؛

(ب) تزويد السلطات بردود الأفعال بشأن التحديات والفرص التي قد تظهر في مراحل التنفيذ، والتوصية بالتعديلات وتدابير التصحيح اللازمة.

٢٤. وينبغي لأخصائي التخطيط ورباطاتهم القيام بما يلي:

(أ) تقديم مساعدة تقنية لتنفيذ الأنواع المختلفة من الخطط، ودعم جمع البيانات المكانية وتحليلها واستخدامها وتقاسمها وتوزيعها؛

(ب) تصميم وتنظيم دورات تدريبية لراسمي السياسات والقادة المحليين من أجل توعيتهم بقضايا التخطيط الحضري والإقليمي، ولا سيما الحاجة إلى التنفيذ والمساءلة المستمرين والطويلي الأجل؛

(ت) توفير تدريب أثناء العمل وإجراء بحوث تطبيقية ترتبط بتنفيذ الخطط، بغية التعلم من الخبرات العملية، وتزويد صانعي القرار بردود فعل فنية؛

(ث) توثيق نماذج التخطيط التي يمكن استخدامها في الأغراض التعليمية، وفي زيادة الوعي، وفي التعبئة العامة للجمهور.

## المرفق - قرار ٦/٢٥

### المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قراره ٣/٢٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن التخطيط الحضري الشامل والمستدام، ووضع المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي الذي طلب فيه المجلس من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، أن يشرع في إعداد مبادئ توجيهية دولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي من شأنها أن توفر إطاراً عالمياً غير ملزم يُستخدم عند الاقتضاء لتحسين السياسات، والخطط، والتصميمات من أجل مدن وأقاليم تتسم بقدر أكبر من الإدماج، والشمولية الاجتماعية، والاستدامة، والتكامل والربط بشكل أفضل، وأن يقدم مشروع المبادئ التوجيهية لمجلس الإدارة في دورته الخامسة والعشرين للموافقة عليه،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذي<sup>(١٣)</sup> الذي يسلب الضوء على التقدم المحرز بشأن إعداد المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢١٦/٦٧ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

وإذ يشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"،<sup>(٢٠)</sup> وإذ يؤكد مجدداً التزامه بتعزيز نهج متكامل لإزاء تخطيط وبناء مدن ومستوطنات حضرية مستدامة بوسائل تشمل دعم السلطات المحلية، وزيادة الوعي العام، وزيادة مشاركة سكان المناطق الحضرية، بمن فيهم الفقراء، في اتخاذ القرار،

وإذ يدرك الترابط والتكامل بين المبادئ التوجيهية الدولية بشأن توفير الخدمات الأساسية للجميع على نحو ما اعتمده في قراره ٨/٢٢ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية والنهوض بالسلطات المحلية على نحو ما اعتمده في قراره ٣/٢١ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي،

وإذ يحيط علماً بمذكرة الأمانة المعنونة "المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي: نحو خلاصة وافية للممارسات الملهمة"،<sup>(٢١)</sup> وإذ يشير إلى الدروس المستفادة من السياقات المتنوعة وجداول التخطيط التي استنارت بها عملية إعداد المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي،

وإذ يشير مع التقدير إلى المساهمة المالية التي قدمتها حكومتا فرنسا، واليابان لدعم عملية المشاورات وصياغة المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي،

وإذ يعرب عن تقديره للدور الرائد الذي قام به برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومساهمة لجنة الممثلين الدائمين، والمكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج، والخبراء الذين عينتهم الدول الأعضاء، والجمعيات

الدولية التابعة للسلطات المحلية التي ساهمت عن طريق العملية التشاركية الشاملة الخاصة بصياغة وتطوير المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي،

١ - تقرر المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي الواردة في الفرع الثاني من تقرير المدير التنفيذي<sup>(١٩)</sup> بوصفها دليلاً قيماً يمكن استخدامه لتحقيق التنمية المستدامة؛

٢ - يشجع الدول الأعضاء، وفقاً لظروفها، واحتياجاتها، وأولوياتها، وعند الاقتضاء، على النظر في مبادئ التخطيط الحضري والإقليمي على نحو ما وردت في المبادئ التوجيهية في سياق إعدادها واستعراضها وتنفيذها لسياقاتها الحضرية الوطنية وأطر تخطيطها الحضري والإقليمي؛

٣ - يشجع الدول الأعضاء أيضاً على مواصلة العمل بمشاركة السلطات المحلية، وأصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم المجتمع المدني، من أجل تعزيز وزيادة بلورة مبادئ التخطيط الحضري والإقليمي؛

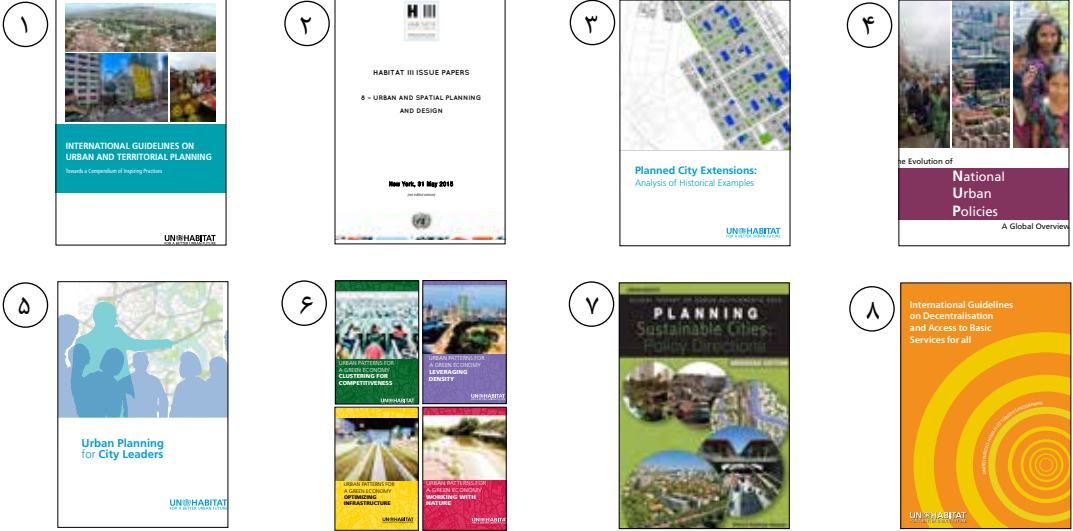
٤ - يدعو المؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية، ويطلب إلى المدير التنفيذي، في إطار الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل لفترة السنتين، مساعدة الدول الأعضاء المهتمة على استخدام وتكييف المبادئ التوجيهية لتلائم سياقاتها الإقليمية والوطنية عند الاقتضاء، فضلاً عن وضع أدوات ومؤشرات رصد كجزء من دعمها لتنفيذ المبادئ التوجيهية؛

٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي إقامة شراكات مع هيئات الأمم المتحدة، واللجان الاقتصادية الإقليمية، ومصارف التنمية، والدول الأعضاء، والسلطات المحلية وجمعياتها، والجمعيات المهنية الدولية ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين في جدول أعمال الموئل من أجل دعم استخدام المبادئ التوجيهية وتكييفها لتلائم الظروف المحلية والوطنية والإقليمية بوسائل تشمل بناء القدرات وتطوير الأدوات؛

٦ - يشجع الدول الأعضاء والشركاء على دعم عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المستقبل على جميع المستويات الحكومية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي، وبوجه خاص فيما يتعلق بتعزيز استخدام المبادئ التوجيهية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي؛

٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ هذا المقرر لمجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين.

## لمزيد من المنشورات ذات الصلة



### ١. المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي: نحو خلاصة الممارسات (٢٠١٥)

تضم هذه الوثيقة عينة من ٢٦ تجربة دولية في مجال التخطيط الحضري والإقليمي و التي تم تطويرها من قبل فريق الخبراء مبادئ توجيهية والشبكات المرتبطة بها. ويوفر قطاع عريض من الحالات المبتكرة الوطموحة والفريدة من نوعها التي تتناول القضايا المشتركة للتنمية الحضرية والإقليمية، ويسلط الضوء على أمثلة ناجحة عن كيفية تشكيل دولة ومنطقة نحو المزيد من التنمية المستدامة عن طريق التخطيط الحضري والإقليمي.

### ٢. الموئل الثالث ورقة قضايا ٨ - الحضري والتخطيط المكاني والتصميم (٢٠١٥)

### ٣. الإمدادات المدنية المخططة: تحليل الأمثلة التاريخية (٢٠١٥)

### ٤. تطور السياسات الحضرية الوطنية: لمحة عامة عالمية (٢٠١٤)

### ٥. التخطيط العمراني لقادة المدينة (٢٠١٢)

### ٦. أمط حضرية لإقتصاد أخضر: (٢٠١٢)

أ. التكتل من أجل المنافسة

ب. تحسين البنية التحتية

ج. الاستفادة من الكثافة

د. العمل مع الطبيعة

### ٧. التقرير العالمي للمستوطنات البشرية: تخطيط المدن المستدامة (٢٠٠٩)

### ٨. المبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية وتوفير الخدمات الأساسية للجميع (٢٠٠٩)

متوفرة للتحميل من موقع موئل الأمم المتحدة على الرابط التالي  
[www.unhabitat.org](http://www.unhabitat.org)

بالإطار المرجعي العالمي الذي يعزز مزيد من الإحكام ،  
شاملة اجتماعيا و مدن واقاليم اكثر تكاملا و تربطا و التي  
من شأنها أن تعزز التنمية الحضرية المستدامة و تجعلها  
قادرة على الصمود بوجه التغير المناخ.

تشمل المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري  
والإقليمي اثنتي عشرة مبادئ رئيسية وسلسلة من التوصيات  
العملية التي تستند إلى أدلة قوية، وممارسات ملهمة  
ودروس مستفادة من مختلف المناطق والسياقات. المبادئ  
التوجيهية تؤكد على الحاجة إلى نهج متكامل لتخطيط  
وتغطية المجالات المتعلقة بالسياسة والحوكمة الحضرية،  
والتنمية الحضرية المستدامة، وعناصر التخطيط فضلا عن  
آليات التنفيذ والرصد.

الحاجة إلى التخطيط لا يمكن المبالغة في التأكيد عليها. التحضر  
يسير بخطى سريعة وبحلول عام ٢٠٥٠، سبعة من أصل عشرة  
أشخاص سيعيشون في المدن. وقد أدت السياسات والخطط  
والتصاميم الغير ملائمة لعدم تكافؤ التوزيع المكاني للسكان  
والأنشطة، مما أدى إلى انتشار الأحياء العشوائية والازدحام،  
وضعف الوصول إلى الخدمات الأساسية، والتدهور البيئي،  
وعدم المساواة الاجتماعية والانعزال.

المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي  
يمكن ان يكون بمثابة مصدر للإلهام وبوصلة لصانعي القرار  
والمهنيين في المناطق الحضرية عند مراجعة نظم التخطيط  
الحضري والإقليمي. توفر المبادئ التوجيهية الحكومات الوطنية  
والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وخبراء التخطيط

رقم HS

HS/031/16A

**UN HABITAT**

United Nations Human Settlements Programme  
P.O. Box 30030, Nairobi 00100, KENYA  
Telephone: +254-20-7623120, Fax: +254-20-7624266/7  
Email: infohabitat@unhabitat.org

[www.unhabitat.org](http://www.unhabitat.org)